منذ أن فتح الانسان عينيه على هذه الحياة ، وهو يتساءل عن شأو هذا الوجود وجدواه ، وهل يستحق منا كفاحا أن نعيشه ونحياه ، ونضحي فيه ، ونعمل من أجله ، ثم ماضي الغايات المحللة والمرجوة لنشاطنا وأفعالنا وتصرفاتنا .

وفي الحقيقة لقد كان الجواب على هذا السؤال المشكلة الأساسية التي واجهت الانسان ، وطرحت عليه بكثرة في كل العصور ، وإن الحل السليم لهذا الإشكال هو الذي صنع الحياة ، وصنع العالم ، وإن هذا الأمر أكثر مايصدق على الانسان المعاصر الذي امتلك العلم والمعرفة ، وإن عليه القلق والتمزق واللامعقول ، مفروضين استطرادا بأن العلم - رغم زيادة المنهج العلمي المرتقي للعلم - عاجز عن إعطائنا الجواب السليم عن مصير الانسان وخلاصه ، وأن هذا الخلاف رهين بقصور العلم الى جانب قصور العقل ، وقصور الأخلاق وقصور القيم الانسانية ....

إن الانسان يحمل في ذاته وضميره طاقة لاحدود لها ، وهذا مايتيح له فرصا لانهاية لها من أسباب وعوامل التقدم والارتقاء ، وإن كان ذلك رهين بتفاعل والتقاء خصبه بالحضارات الأخرى من أجل امتلاك الحقيقة الواحدة والقدرة الواحدة ، وفي ذلك يقول ((هاكيفروج : لامعنى للعلم السائدة أي استنتاج عالم يرتكز على مركب من مقررات العادات وأساليب السلوك ، وفعاليات الدرس والتحرير .

ولكن ماهي هذه الميكانزمات التي تقوم بفاعلية الدرس ، وما هي آليات الالتحام ، والمكون الذي ينسج خيوط الترابط ، وأوصال التلاحم ، وما هو الاسطقس الذي يضفي على الجماعة البشرية التماسك ، لاسيما أن أي مظهر من مظاهر التلاحم ينطوي على قدره ، وأن امتلاك القدرة على صعيد الكون الاجتماعي يوازي امتلاك الطاقة على صعيد الكون الطبيعي .(١)

ومما لاشك فيه أنه اذا كان السؤال السابق له وجاهته وأهميته على صعيد الاجتماع الانساني ، فهو من باب أولى ذو وجاهة أهم بالنسبة للاجتماع العربي ، وبذلك فالسؤال المطروح هو : كيف نمتلك أمتنا أقصى حد من القدرة على صعيد هذا الاجتماع ، وبالتالي كيف نمنح شرايين الحياة وأوصالها وتجذرها في حياتنا .....

---

(١) د. حسن صعب : علم السياسة دار العلم للملايين ، بيروت ط ٣ ١٩٧٢ ص ١٤٢

نفتقد أن هذا الأمر مرتبط بمشروع مجتمعي متكامل ، أى بصياغة الحياة العربية المشتركة في كافة مظاهرها وأشكالها وتموجاتها وتضاعيفها وتضاريسها ، وأن امتلاكنا لقوة الأساس هذه ، هو الذى يمكننا من امتلاك قوة الصرح Sub - Constitution ، أو مايسمونه Super-Constitution البناء الفوقي ، اذ الجسم الكاسح ينتج رأسا كاسحا ، وبالمقابل فالرأس الكاسح لاقيمة له في جسم كسيح ، وبقدر ما تتجذر الحياة وصورها وأشكالها على صعيد أمتنا بقدر مايملو البناء السياسي شامخا وصلبا ...

ومما لا شك فيه ، أن هنالك مظاهر لا حصر لها لصور التماسك في الجسم الاجتماعي : المواطنة — الحزب — الأسرة — النادى — الجمعية الخ .... وأن كان الأهم هنا الكلام عن الآليات التي تقوم عليها صور التماسك دون الوقوف عند دراسة الأوصاف والأشكال الخارجية .

وعلى ضوء ذلك يمكننا القاء نظرة سريعة على بعض هذه الفعاليات الدامجة والضامة .

آلية النظام : وهذه الآلية ترمي الى ضمان توافق أفعال الأشخاص بعضهم مع بعض ، وائتلاف هذه الأفعال مع أغراض الجماعة .

فالنظام تشوف لحياة أسمى من حياة الفرد ، وهو سبيل التقاء الارادات الفردية من أجل الفوز بمزيد من القوة والنجوع ، وهذا اللقاء لا يعرب عن الأثرة بقدر مايقود الى لجمها ، وكبح جماح الغرائز ، إنه الاتفاق الأكثر دواما مع الآخرين في سبيل انجاز الغرض المشترك ، ولذلك فهو من طبيعة عقلية تحدد مجال ماهو قائم ، وما يجب أن يكون .....

والنظام بهذا الوصف هو الذى يوازن بين القوى المتصارعة ، ويكفل تحقيق حد أدنى من الأمن ، ويحبس نوازع الغرائز الفردية الأنانية ، وينمي الاحساس بالنظام الاجتماعي . (١)

والنظام يحوى الحرية ، ولا يعارضها ، اذ الفرد ليس مجرد دمية في يد المجتمع ، بل له ارادة ذاتية مستقلة حرة وأصيلة .

والسلطة — وهي أداة تحقيق النظام — لا تستطيع أن تعتمد على القوة المادية وحدها لفرض الخضوع ، فالخوف — ومهما تكن أساليبه عنيفة وحاسمة — لا يمكن أن يضمن هذا الخضوع ، أو يفرض استمراره ، ولذلك قيل بأن السلطة لا تنشىء الخضوع ، ولكنه الهدف الاجتماعي الذى تمثله السلطة ، ويتقبله الأفراد هو الذى يضمن هذا الخضوع ويؤكده . (٢)

---

(١) د طعيمة الجرف : مبدأ المشروعية وضوابط خضوع الدولة للقانون ، مكتبة القاهرة الحديثة ، القاهرة ، ١٩٧٣ ، ص ٣٠

والسلطة اذ تعتبر اطار الوجود الجماعي في صورته الحالية ، فهي تمثل كذلك اطار هذا الوجود في صورته المأمولة غدا ، إنها اطار آمال الأفراد في المستقبل ٠(١)

وعلى هذا الأساس ، فنحن لا نتفق مع ((فوكو)) في مقولته (أن تكون رجلا سياسيا ، فذلك لا يعني ترفير المأكل ، وتأمين العناية والسهر على تربية ذراريك ، وإنما يعني أن تجمع مختلف الفصائل بعضها بعضا ، وتؤالف بين الأمزجة المتضادة ، المتطرفون والمعتدلون ، مستخدما في ذلك ، مكوك الرأى الشعبي ٠(٢)

والسؤال الذى نطرحه على فوكو هو : كيف يمكن أن نجمع على صعيد واحد المتضادات ، وهل يعمل المكوك ، وما هي هذه الخيوط ونوعها والأساس الذى تقوم عليه ٠

ذلك أن الاندماج لا يمكن أن ينشأ من فراغ ، وخيوط الالتحام لابد من أن تقوم على القيمة ، وهذا هو التعريف بالسياسة في ثوبها القشيب القائم على التحديد السلطوى للقيمة : (٣) authoritative allocation of values

فالنظام يبقى قلقا باحثا عما لم يقم على مستقر يتجذر عليه ، وهكذا فقد كان الفكر الانساني حريصا على أن يبطن النظام بالعدالة ، وهذا مافسح المجال للجماعات الانسانية ، لأن تستشرف ، فتستشف آفاقا جديدة هي التضامن ٠

---

(١) د ـ طعيمة الجرف : مبدأ المشروعية ، ص ٣٩

(٢) ميشال فوكو : المفرد والجمع ، مجلة الفكر العربي ، العدد السابع والخمسون ، السنة (٣) ص ٢٢٣

(٣) د ـ محمود اسماعيل محمد : دراسات العلوم السياسية ، مكتبة الامارات ـ العين ط٢ ، ١٩٨٤ ص ٢٢

والسلطة اذ تعتبر اطار الوجود الجماعي في صورته الحالية ، فهي تمثل كذلك اطار هذا الوجود في صورته المأمولة غدا ، انها اطار آمال الأفراد في المستقبل .(١)

وعلى هذا الأساس ، فلحن لا نتفق مع ((فوكو)) في مقولته ((أن تكون رجلا سياسيا ، فذلك لا يعني توفير المأكل ، وتأمين الحماية والسهر على تربية ذراريك ، وانما يعني أن تجمع مختلف الفضائل بعضها بعضا ، وتوءالف بين الأمزجة المتضادة ، المتطرفين والمعتدلين ، مستخدما في ذلك ، مكوك الرأي الشعبي .(٢)

والسؤال الذي نطرحه على فوكو هو : كيف يمكن أن نجمع على صعيد واحد المتضادات ، وهل يحمل المكون ، وما هي هذه الخيوط ونوعها والأساس الذي تقوم عليه .

ذلك أن الاندماج لا يمكن أن ينشأ من فراغ ، وخيوط الالتحام لابد من أن تقوم على التنمية ، وهذا هو التعريف بالسياسة في نوعها التنسيب القائم على التحديد السلطوي للتنمية : (٣):

فالنظام يبقى قلقا باهتا عشا سالم يقم على مستقر يتجذر عليه ، وهكذا فقد كان الفكر الانساني حريصا على أن يبطن النظام بالعدالة ، وهذا مافسح المجال للجماعات الانسانية ، لأن تستشرف ، فتستشف آفاقا جديدة هي التضامن .

---

(١) د — طعيمة الجرف : مبدأ المشروعية ، ص ٣٩

(٢) ميشال فوكو : المفرد والجمع ، مجلة الفكر العربي ، العدد السابع والخمسون ، السنة (٣) ص ٢٢٣

(٣) د — محمود اسماعيل محمد : دراسات العلوم السياسية ، مكتبة الامارات — العين ط٢ ، ١٩٨٤ ص ٢٢

آلية التضامن : وكما ينشأ التنظيم عن النظام ، فالتضامن قيمة اجتماعية تركيبية تضيف الى التنظيم مفهوم العدالة، ذلك الحد الأدنى من السلوك الأخلاقي الذى لا مندوحة عنه لاستمرار تماسك الحياة الاجتماعية وتقدمها .

فالعدالة هي اتاحة الفرصة لكل مواطن بأن يحقق غاياته المشروعة ، باعتباره الأكفأ لتحقيق الخير والسعادة لنفسه .

والتنظيم هو كفالة اتساق غايات أفراد الجماعة الاجتماعية فيما بينهم ، أما التضامن ، فهو عدالة وتنظيم ، أى هو عدالة في التنظيم، وتنظيم في العدالة ....

العدالة هي قدرة كل امرىء على أن يستعمل بحرية فاعلياته المختلفة ، وتحقيق شخصيته ، وان كنا نريد العدالة بالتنظيم أى أن يكون تحقيق غايات كل انسان عملا مشتركا ، وبالمقابل ، فاننا نريد التنظيم ، أى اقامة قواعد سلوك ملزمة ، وان كنا نريد التنظيم بالعدل ، أى ألا تكون الطاعة ارضاخا للشخصية وطمسا لها ، بل طاعة تقوم على القناعة والواجب ، وذلك بأن يجد المواطن في إخلاص الآخرين القدر الموازي لاخلاصه لهم ، وفي اطار ذلك يصبح الناس جميعا متساويين ، وفي الوقت نفسه غير متساويين ... مساواتهم هي المساواة التي تتطلبها العدالة ، ولا مساواتهم هي اللامساواة التي يتطلبها التضامن ، ومع ذلك فاللامساواة لا تناقض المساواة لانها مساواة متبادلة ، اذ الذين يأمرون تارة يطيعون ، والذين يطيعون تارة أخرى يأمرون .(١)

ولكن هل يكفي التضامن لأن يكون مكوكا لنسج خيوط الالتحام ، واسمنتا ضاما يوفر مادة التماسك والدمج في الجماعة البشرية ، أم أن هنالك ديناميات وفعاليات أخرى ، وماهي هذه الديناميات)) .

---

(١) د . عادل العوا : العمدة في فلسفة القيمة ، دمشق ، دار طلاس ، ط ١ ، ١٩٨٦ ، ص ٤٦٢

آليـة الولاء :ومـع أهمية النظام والعدل ، فهاتان الفعاليتان عاجزتان عن استيعاب مصير الانسان وحركته الروحية ، والبعد المتعالي فيه .(١)

ذلك أن الانسان ينتمي الى نفسه ، وينتمي الى أمته ، وينتمي الى الانسانية كقيمة عليا ، وباعتباره يحمل تشوفات وصبوات فلسفية وجمالية وروحية تشده الى الوجود ((البعد الوجودي الأنتولوجي للانسان)) .

، كما أن له بعدا أخرويا خلاصيا ((الخلاص الأخروي)) .

وفي نظرنا إن الانسان السوي لا يحقق كماله واتساقه السليم الا من خلال منظومات واتساق تراعي الأبعاد السابقة .

وفي نظرنا إن الأمة هي الجماعة البشرية الأنضج التي يحقق الانسان في كنفها التكامل والاتساق ، لما يتوفر بهذه المقولة التاريخية العليا من ديناميات التماسك : الثقافة ـ اللغة ـ الذكريات التاريخية ـ الوجدان المشترك الخ .

ومما لا شك فيه أن الجماعات البشرية ، يمكن أن تقيم الدولة على غير قاعدة الأمة ، أي على قاعدة الارادة السياسية ، فهذه الفاعلية تلعب الدور الأساسي النهائي في اقامة الجماعة السياسية ، ولكن كم هو الفارق بين ارادة سياسية تقوم على توازن اجتماعي قلق ، وبين ارادة سياسية تقوم على روح الأمة وضميرها .

ومن جهة أخرى ، فمقولة الأمة لا يعني حدا أصم جاهزا ، بل المسألة مسألة واقعية تختلف من أمة لأخرى في حقائق التماسك ، وبالتالي ، فبقدر ماتتجذر الأمة حول قيم التضامن والعدل والحقوق الأساسية للمواطن ، وحقوقه الاقتصادية كالعمل وغير ذلك ، بقدر ماتتجذر حول هذه الحقائق ، بقدر ماتشد المواطن اليها .

يقول جوزيا رويس: الولاء هو اخلاص شخص لقضية اخلاصا طوعيا وعمليا كاملا وغير مشروط .

فالولاء الوطني ، مثلا ، يحمل الانسان على أن يحيا ويموت من أجل بلده ، ومن ثم فهذا الولاء يقوم على الالتزام بالواجب ، وقبوله قبولا حرا بحيث تصبح قضية الوطن قضية الشخص بسائق رضاه الصميمي .(٢)

ومما لا شك أن الولاء مشوب بالعاطفة ، ولكنها العاطفة المستنيرة بنور العقل والمسيطرة على الذات واخضاع ميولها ورغباتها لموضوع الولاء .

هذه نظرة سريعة على بعض صور التماسك والجذور الاجتماعية ، وإن كان المهم تحديد الأساس الذي تقوم عليه هذه الصور والأشكال

وفي هذه الصور نرى من اللزوم الكلام على الحق والقيمة ودورهما في ديالكتيك الدمج .

---

(١) غارودي : الأصوليات المعاصرة ، دار عام الفيق ، باريس ط ١ ، ١٩٩٢ ، ص ٦٣

(٢) جوزيا رويس: فلسفة الولاء ، الترجمة الفرنسية بقلم جاكلين موروسير باريز ، ١٩٤٦

أسره

ومما لا شك فيه أن الفعاليتين المذكورتين ينتميان الى أسرة واحدة هي العالم المعيارى ، باعتبارهما يقرّان السلوك ، ويضحان الضوابط من أجل ذلك ، مع الاختلاف في آلية العمل والأداء .

فالحق قيمة معيارية وأداة للدمج الاجتماعي ، ولكنه يقوم بوظيفته على أساس فكرة الجزاء أو الالتزام المادى : materiele-sanction

وأساس ذلك استشعار ضمير الجماعة حاجة عليا أو شكلا من أشكال التماسك على قدر متميز من الأهمية ، ثم إحاطة الجماعة لهذه الحاجة ، وتلك الصورة بسياج خاص من الحماية ، مع فرض ذلك بالقوة .

فالقانون يقوم على حقائق موضوعية عامة ومجردة باعتباره يخاطب الافراد بصفاتهم لا بذواتهم .

ولكن ألا يبدو لنا من هذا التحديد هشاشة الوظيفة القانونية ورمادية ورتابتها بالمقارنة مع فعالية القيمة وحيويتها التي هي حقيقة موضوعية من جهة وذاتية من جهة أخرى ..... لماذا وكيف؟؟؟ ..

القيمة كمال وتشوف وريو وتطلع وتفضيل وترجيح ، وتجاوز للذات وتعال عليها باستمرار ، وقوة تمنح روح الانسان حركة لانهائية ... إنها وثبة ونداء ينبعثان من الذات والصميم ، ونور يضيء الأشياء بشعاع صادر عن فاعلية الانسان الحر ، وتأكيد وابداع مستمرين لوجوده ، وتحقيق لأصالة تجربته ، وتمثيل لمعنى حضوره في العالم .

وبذلك تختلف الوحدة التي تشيدها القيمة عن تلك التي يسودها القانون ، بأن الوحدة الأولى ناشطة وحية وتمر بنسغ الحياة وحيويتها ، وليست مجردة واختزالية وتمحي الفوارق الذاتية بين الأشياء ، عن طريق تعميم خطاب ونموذج معين على الحياة .

أما القيمة ، فهي عالم الارادة المقومة للحياة ((شوبنهور)) ولكنه تقويم متحال وواع وشمولي (شلر) ... وعي العالم ، ووعي الذات ووعي الله ، فهو بالنتيجة ادماج الذات ادماجا متسقا ، وهذا ما يتيح للانسان الادراك بأنه مبدأ العالم .

وفي الحقيقة هنالك فعالية تدفعنا الى صون بعض أشكال الوجود بمزيد من القوام المستمر ، وبذلك فالقيمة تتضمن العلاقة الاجتماعية بمعناها الواسع ، ولكن القوام(١)

---

(١) لاحظ الاشتقاقات اللغوية للكلمة : القوام : العدل — القيام : العزم القيم : المحافظة والاصلاح

عند القيمة لا يعني — كما في القانون — الجمود والمحايثة والتماهي ، بل هو تأكيد الذات في العالم باضافة عنصر الحيوية الى القوام ، وهذا مايقودنا الى صنع الحياة والعالم باستمرار ، أو كما يقول جانكلفتش: اننا عندما نجترح الواجب نقوم بعملية جراحية من خلال دفقة عاطفية تقحم في ذواتنا الطبيعية نظاما جديدا مغايرا لهذه الطبيعة الطبيعية .

وعلى هذا الأساس يمكن القول أن الوظيفة القيمية أقرب ماتكون الى الديناميية والابداع والحركة والأصالة والابتكار خلافا للقانون الذى يمثل السكون والاستاتيكية والاستقرار .

ونحن لا ننكر أن لكل من الوظيفتين السابقتين موقعها ومجالها ودورها في الجسم الاجتماعي ، وان كنا نؤكد أن القيمة (خلقية كانت أم دينية روحية) ، هي الاسمنت الاشد صلابة ومتانة ، باعتبارها تضيف الى المعيار — القوام حيوية التعهد الذاتي (١)

وفي اطار ذلك نفهم ونفسر المبدأ المشهور الذى أطلقه الخليفة الراشد عثمان بن عفان ، والذى فحواه :

إن الله يزع بالسلطان مالا يزع بالقرآن ... نفهم ونفسر ذلك بأن القانون قادر على اقامة سياج الحماية والردع دون أن يعني ذلك أن معراج القانون أكثر فعالية من معراج الأخلاق والقرآن والاحسان ، أو ما أطلق عليه الجهد الخلاق .(٢)

فالاحسان هو الذى خلق شوامخ التاريخ العربي الاسلامي ، وعلى يديه تجذر هذا الدين ، وترسخ ، وانتشر في أصقاع العالم ، ولو كانت المسألة مسألة قانون ، لما استطاع العرب أن يمتلكوا ناصية التاريخ ، وبالتالي فالوازع القانوني مسألة خطر رادع ، لا مسألة الشرارة التي تفجر برميل الطاقة في روح الانسان الايجابية .

وفي الحقيقة إن أى ادراك سليم للأمور ، انما ينطلق من نسبية الحقائق ومواجهة بعضها ببعض ، وفي اطار ذلك نفهم ، ونفسر مبدأ الأمر بالمعروف والنهي عن المنكر(الاحسان) بحيويته وديناميته ، في مواجهة القوام ... الاستاتيكية والسكون والاستقرار المتمثلين في اطاعة أولي الأمر ، بحيث لا نبالغ في الأمر بالمعروف على حساب النظام (قرنبي) ، وفي الوقت نفسه لا نبالغ في الخضوع للأمر على حساب تحقيق العدل والاحسان والخير والفضيلة .

---

(١) د — نعيم عطية :

(٢) د — محمد عبد الله دراز : دستور الأخلاق في القرآن ، مؤسسة الرسالة ، بيروت ، ط ٦ ، ١٩٨٥ ، ص ٦١٣

ومن جهة أخرى ، فالقيم تتدرج وتتفاضد في أهميتها تبعا للمصلحة الحيوية التي تحميها ، وتبعا للملكة الانسانية التي تنبثق عنها ، وتتأطر بها .

وعلى سبيل المثال ، فالقيم الاقتصادية — وهي قيم تخاطب المحسوس — لا يمكن أن ترقى الى مصاف القيم الروحية ، التي تدور في ساحة الضمير والوجدان وتحاذق المطلق والمقدس.

فالقيمة الاقتصادية تمتزج بالمنفعة في أدنى مراتب التجربة الانسانية ، وأكثرها اتصافا بأنها تجربة مباشرة ، ولكن القيمة — وباعتبارها تشوف وربو وارتقاء صوب الكمال — لا تلبث أن تتحاور مع المنفعة بمحتواها الحسي .(١)

أجل لقد أردنا من هذا التداعي والاستطراد والرد على بعض المنهجيات والدعاوى المعاصرة التي تدلل بأن الاقتصاد هو الطريق الى الوحدة العربية .(٢)

نحن لا ننكر دور العامل الاقتصادي في عملية الدمج الاجتماعي ، وبمعنى أوضح التقارب الاقتصادي ((المعادلة التوزيعية)) كبوابة للتقارب الاجتماعي .

ومن جهة أخرى فنحن لا ننكر دور القوى والروابط الاقتصادية ، والعلاقات الانتاجية وثورة المواصلات ، وحركة التصنيع والتحديث ، والحركة التجارية ، دور هذه الفعاليات في مد أوصال الحياة وشرايين الاتصال سواء على صعيد الجماعة البشرية الواحدة ، أم على صعيد الروابط الدولية .

فالقوى الاقتصادية ، وتقدم التقنية ، والمواصلات الحديثة أدت الى توسيع وتركيز سلطة الدولة ، والى دمج وتعميق الحياة السياسية في الدولة المعاصرة .

وفضلا عن ذلك ، فهذه العوامل أدت الى تطوير وتوطيد وتعميق الروابط على الصعيد الدولي ، في مظاهر ومعالم متعددة ، منها على سبيل المثال الشركات المتعددة الجنسية :

زد على ذلك ، فمن الضروري تطوير الوطن العربي تطويرا اقتصاديا متدرجا يخلق شبكة من شرايين التقنية ، وصروح المؤسسات والأجهزة والارتباطات والمصالح الاقتصادية الواحدة ، والتحولات والانجازات والمشاريع الانمائية المتكاملة .

وهذه الانجازات هي أحد مظاهر عضوية وبنية الجسد الاجتماعي العربي ، وإن كان ذلك يبقى في حدود الشرط اللازم ، ولكنه غير الكافي ، كما يقول المناطقة .

---

(١) د . عادل العوا : العمدة في فلسفة القيمة ، ص ٤٧١

(٢) د . محمد عابد الجابري : مقال موسوم بعنوان : آفاق المستقبل العربي ، مجلة المستقبل العربي ، العدد (١٥٦) — ٢/٩٩٢

وخلافا لما أكدته الليبرالية والماركسية ، فان الحقيقة والتقنية الاقتصادية الواحدة للعالم لا تستطيع أن تزيل الحدود بين الدول وتطمس هوياتها القومية وتزيل ثقافاتها المتعددة .(١)

فالفاعل السياسي ينفعل بعناصر لا حصر لها ، منها الاقتصاد ، ولكن يبقى الفاعل السياسي ، والشعور القومي يتابع طريقه بصرف النظر عن المصالح والمنافع الاقتصادية ، وقد كان لشعوب الساروذا تزيخ الخيار بين الرفاهية الاقتصادية ، والقومية ، فصوتت بشكل ساحق للثانية ، بل ونجد حاليا كيبك تسعى للانفصال عن كندا دون أى اعتبار للضرورات والمصالح الاقتصادية . (٢)

كما ونجد قوى وعلاقات الانتاج والروابط الاقتصادية ووسائل المواصلات ، وحركة التصنيع في اطار نظام اشتراكي واحد ، لم تقو وحدة يوغسلافيا ، أو دول أوربا الشرقية ، وتجعلها أكثر رسوخا ومتانة ، مما كانت عليه في الماضي (٣) ، بل اننا نجد أمام أعيننا انهيار هذه الوحدات الاقتصادية التي لم تقم على احترام قاعدة القومية .

حتى في الدول القومية العريقة الجذور التاريخية كفرنسا وبريطانيا واسبانيا ، في الفلاندرز والألزاس وبريتانيا ، وحتى في البروفينس ، في ويلز ، واسكتلندا ، في مناطق الكاتالان والباسك ، وبين الفلامينغ والوالون الخ .... رأينا ابتداء من نهاية الحرب العالمية الأولى ظهور اتجاهات جديدة تنادى بالانفصال وحرية تقرير المصير ، رغم الروابط التقنية والمصالح الاقتصادية القومية الواحدة التي كانت تنمو باطراد في هذه البلدان .

، هذه الحركات الانفصالية كانت تنمو في الواقع ، مع نمو واتساع هذه الروابط التقنية والاقتصادية .(٤)

---

(١) د . نديم البيطار : النظرية الاقتصادية والطريق الى الوحدة العربية ، معهد الانماء العربي ، بيروت ط ١ ، ١٩٧٨ ، ص ٧١

(٢) د . نديم البيطار : النظرية الاقتصادية ، ص ٤٣

(٣) د . نديم البيطار : النظرية الاقتصادية ، ص ٥٠

(٤) د . نديم البيطار : النظرية الاقتصادية ، ص ٥٢

فالاقتصاد ليس الحلم العالمي وقدره ، والانسان لا يمكن اختزاله الى الظاهرة الاقتصادية والغاء البعد المتعالي فيه ، وان الكومينوتية الأوربية والسوق الأوربية المشتركة ، — وهي أكثر محاولات الدمج الاقتصادى الحديثة نجاحا — لم تعجز فقط ، رغم نجاحها النسبي ، عن الدمج نحو أى شكل من أشكال الاتحاد السياسي ، بل ان نجاحها الاقتصادى نفسه ، يعود — في الواقع — الى حد كبير ، على الأقل الى أسباب سياسية مهدت أو دفعت الى ظهورها .(١)

وأخيرا فاننا لا نجد في الواقع ، وحدة سياسية تاريخية واحدة تبحث عن العامل الاقتصادى أولا ، أو تدل على سيادة هذا العنصر السياسي . (٢)

بعد هذا الاستطراد الطويل نسبيا عن فاعلية الدمج الاقتصادى ، يمكننا النعي على المفهوم الاقتصادى للدمج العربي بأنه لم يقدم للوحدة سوى أضعف الوسائل نجوعا ، وأقلها تضحية وجهدا مبدعا خلاقا ، وأبعدها استغناء عن ينبوع القيم — الانسان الحر .

واذا كان هذا هو شأو القيم الاقتصادية — وهي قيم فؤادها وقوام أمرها وجوهرها الأخلاق — فللقيم الروحية — وهي مستقلة عن الجسد — تتضوى على فهم الحقيقي والجميل والعادل ، ويتعين بذلك على القيم الأخرى أن تتراجع أمامها ، وأن يضحى بها في سبيل القيم الروحية المذكورة .

ذلك ان نظام القيم الروحية هو النظام الرفيع الذى ينجم عن تدخل الضمير أو الوجدان الأخلاقي ، كي يحقق الشخص رسالته ، ويضطلع بمسؤوليته ومصيره ، وهذه الرسالة تركيب يشمل جميع الامكانات للارتقاء بالواقع وتصعيده والفوز بالحياة الروحية .(٣)

ان القيم الروحية أساسها المقدس ، ولذا فهي تهيمن على سائر القيم ، وهذا ماحدا (هوفدينغ) للقول بأن الدين هو صيانة القيم .(٤)

---

(١) د . نديم البيطار : النظرية الاقتصادية ، ص ٩١

(٢) د . نديم البيطار : النظرية الاقتصادية ، ص ١٠

(٣) د . عادل العوا : العمدة في فلسفة القيمة ص ٤٣٠

(٤) د . عادل العوا : العمدة في فلسفة القيمة ، ص ٢٧١

وهذا ما أكده لافيل ((بقوله : ان الكائن المحدد لا يستطيع طرح ذاته الا باضافته الى كائن لانهائي •

هذه القيمة هي نداء المطلق ، وهي راسخة في باطن الكائن وصميمه ، ويحدد شارل لالو هذا المطلق بأنه في نظر حياة العقل هو الدين ، وفي نظر حياة العاطفة هو الحب ، وهو في الحياة الفاعلة الحرية •(١)

وعلى هذا فان المسعى القيمي المؤمن بالمطلق يرقى بالفكر الديني فوق العقل وفوق التجربة ، ويجهد بالحب لتجاوز الواقع والأثرة والرتابة ، ويبتعد بالحرية عن تخوم الحتمية ، تخوم الضرورة الطبيعية أو على الأقل تخوم القانون الآلي •

وفي الحقيقة لقد ركزنا على هذه القيم الروحية لسبب بسيط هو ان أى مشروع وحدوى نهضوى ، لا يمكن أن يقيض له النجاح الا بالمحورية الأخلاقية والشرارة الالهية في قلب المواطن ، ولعل سقوط الاتحاد السوفييتي أكبر دليل على أن القوة المادية وحدها ليست كافية على اشادة الممالك والحضارات والاجتماعات الانسانية ، بل لسنا نغالي ان نقول بأن الحضارة الأطلنطية ذاتها ابتدأت العد الانحدارى في السقوط ، بسبب عدم اكتراثها بالقيم الروحية والخلقية ، وان بامكان الأمة العربية والاسلامية أن تقود العالم بالاستناد الى فلسفة القيم لديها •

وبالطبع فنحن لا نحلق في عالم الخيال ، بل نحدق في أعماق الأرض والواقع ، ودليلنا على ذلك ان المشروع النهضوى التناصرى — وهو مشروع لا أحد يجادل في اخلاصه وتقدميته — طرح هذه القيم النابعة من الأديان حسب التعبير الحرفي لميثاق العمل الوطني •

يقول الميثاق ونقول النابعة من الأديان لأن قلب المواطن العربي العامر بالدين هو الخميرة التاريخية لكل ارتقاء ، وهو ينبوع القدرة غير المحدودة بالامكانات•

وبيان ذلك أن الظاهرة الدينية هي التي تخلق الظاهرة الاجتماعية فالحب والدين المقر في الحب هو الذى يقيم اتصالا عاطفيا مع الآخرين ، فيتجب المجتمع من حيث التصاقه بأعمق صفاته ، وهي صفة التعالي •

---

(١) د • عادل العوا : العمدة في فلسفة القيمة ، ص ٣٧٤

ولا مناص من أن يكون هذا التعالي واقعا وأن يتجسد في كيان مرئي وملموس وأن يستند الى تعال مطلق ، وألا يبقى قانونا مجردا عاجزا عن اثاره قبول الكائن بأسره • (١)

ان الظاهرة الدينية هي التي تخلق الظاهرة الاجتماعية ، وليس العكس ، وهذا ما أكده علماء اجتماع المدرسة الفرنسية ، حيث ابرزوا تكامل الحادث الاجتماعي مع الحادث الديني •

ان العبادات في الاسلام مثلا — حسب تحديد الامام الأكبر الشيخ محمود شلتوت شيخ الجامع الأزهر الأسبق — هي مظهر — تزكيه النفس وقوة مراقبة الله التي تبحث على استثال أوامره ، وان أحكام هذه العبادات واردة على علاقات اجتماعية بين الأفراد ، وليس على مجرد علاقة الفرد بربه • (٢)

وهكذا تبدو أهمية الظاهرة الدينية ، لا سيما اذا أصبحت جزءا من نسيج الجماعة ، فعندئذ لا مناص من التعامل معها كحقيقة موضوعية من حقائق الحياة تفرض ذاتها بهذه السمة ، وهذا ما أكده ماركس بقوله : الدين عند الكثيرين هو النظرية العامة لهذا العالم ، وهو مجموعة معارفهم الموسوعية ، وهو منطقهم الذى يتخذ شكلا شعبيا ، وهو موضوع اعتزازهم الروحي ، وموقع حماسهم ، وهو أداة قصاصهم ومنهجهم الأخلاقي • (٣)

وفي نظرنا ان الاسلام — لحضارة وحقيقة تاريخية واجتماعية — صاغ الحياة على هذه الأرض العربية ، ومن ثم فلا يمكن لأى باحث أن يتجاهل هذه الحقيقة الموضوعية التي تعمقت وجدان الأمة العربية ، فأصبحت معقد اعتزازها الروحي ، وموقع حماسها ومسرح تراثها وفلسفتها الخلقية •

يكفينا أن ندلل بذلك فيما قاله السطران جورج خضر : ان هنالك حضارة واحدة هي الحضارة العربية الاسلامية ، ونحن ننتمي اليها (٤)

---

١) مارسيل دى كورث : فلسفة العادات الأخلاقية المعاصرة ، دار النشر الجامعي البلجيكي ، ١٩٤٤ ، ص ٣٧٦

٢) د • عصمت سيف الدولة : عن العروبة والاسلام ، مركز دراسات الوحدة العربية ، بيروت ط ١ ، ١٩٨٦ ، ص ٢٨٥

٣) رفعت السعيد : الاسلام السياسي مقال منشور في مجلة قضايا فكرية ، الكتاب الثامن ، القاهرة ، ١٩٨٩ ، ص ١٥

٤) الناقد العدد الخامس والعشرون ، تموز ، ١٩٩٠ ، ص ١٨

وقول المفكر : أمين نخلة : كأن الاسلام اسلامان : واحد بالديانة ، وواحد بالقومية واللغة كأنما العرب جميعا مسلمون حين يكون الاسلام اهتداء بمحمد ، وتمسكا وكلفا بلغته . (١)

يبقى سؤال واحد جدير بالطرح وهو : مادور الفاعل القيمي في وجود ومضاء المشروع السياسي .

بالطبع نحن نفترض الاجابة عن هذا السؤال في اطار مشروع الدولة بالمعنى الفني والدقيق لهذه الكلمة

، أى بصفتها مؤسسة أو مشروع له صاحب هو الشعب ، وقد تم في هذا المشروع الفصل بين الشعب والوكيل الذى يمارس السلطة (الحاكم) لصالح صاحب المشروع .. ففي هذا المشروع لا تذوب الدولة بارادة الحاكم أو تنصهر فيها أو تتوقف عليها ، وانما هي كيان دائم يقوم على حقيقة موضوعية وراسخة تتجاوز شخص الحاكم ، وهذا ما أكده بولان بقوله : الدولة هي حضارة بأسرها وقد استجمعت قواها ، وأفصحت عن نفسها في مؤسسة أو جملة متكاملة من المؤسسات والنزعات . (٢)

وفي نظرنا أن عملية الافصاح هذه التي تترجم الوضع الحضارى الى وضع قانوني ، هو عملية خلاقة مبدعة تقوم على القيمة .

هنا يفترض رجال القانون والسياسة أن الأفراد — يشكلون الدستور — في حال سيادة مطلقة يستلك كل فرد فيها جزءا من الارادة العامة ، وما دام الأفراد يشكلون فكرة الحق عند المتبح ((الدستور)) ، فهم في حال الخلق الأول ، أى في حال ارادة حرة ومبدعة وذاتية تتشوف فكرة الحق ، وتقدر مدى تماسها مع العدل والتقدم ، وغير ذلك من القيم ، ثم تمنحها بالالزام القوام والتحديد ، وتعتبرها مرتكزا للاندماج المجتمعي ، والتفاعل .

وحالما تنشأ فكرة الحق ، تتراجع فكرة السيادة الى الكون ((٣))،

ويصبح الأفراد أصحاب السيادة يخضعون لفكرة الحق التي تستمد قوتها من ذاتها ، أى من كونها تصورا ارتضته الجماعة .

---

(١) الحوار القومي الديني : مركز دراسات الوحدة العربية ، ط ١ ، ١٩٨٩ ، ص ١٢٣

(٢) ريمون بولان : الأخلاق والسياسة ، ترجمة د . عادل العوا ، دمشق دار طلاس ، ط ١ ، ١٩٨٨ ، ص ٣٠٠

(٣) جورج بوردو : الدولة ترجمة د . سليم حداد ، المؤسسة الجامعية للدراسات والنشر بيروت ، ط ١ ، ١٩٨٥ ، ص ٦١

ولكن فكرة الحق هذه نشأت تعبيرا عن توازن اجتماعي معين (١). ولذلك فهي قلقة بسبب قيامها على حاصل قلق ومتغير، وتغدو بحاجة ماسة الى تجديد شبابها بجرعة الحركة المستمدة من أساس جديد للتوازن الاجتماعي .

وهكذا يعود المشروع السياسي ليتوزع بين قطبي الوجود :القيمة والقانون .

القيمة ـ كحرية وابداع تريد الى الاستقرار وخلق القوام بوسيلة انشاء فكرة الحق ، وبالمقابل فكرة الحق تصاب بفقر الدم والتجلط والتحفر ، اذا لم تبحث عن جرعة الحركة ، وبالتالي تغدو السعادة كما يلي : السكون يريد الى الحركة ، والحركة تسعى لأن تتوضع في سكون ، وهكذا دواليك . (٢)

والمشروع السياسي السليم في نهاية المطاف رهان تحقيق التوازن الدقيق بين هذين القطبين .

وفي قطرنا أن المشروع السياسي العربي لا يخرج عن حقائق الحياة، ولا يمكن له الا التوسل بين حدي القطبين السابقين .

وهذا المشروع يجب أن يقوم على فكرة الوحدة باعتبارها الفكرة المفتاح الأم ، أي باعتبارها قيمة يتم التخلق حولها والتجذر على أساسها ، وتنسج الخيوط واللحم الخاصة التي تتفسخ عندها وتتفتق منح أهدافها ، بحيث ترقى هذه الفكرة الى مستوى العقيدة والايمان والتضحية بالذات من أجل تحقيقها ..

وخلال المسيرة الوحدوية يجب الاستعانة بالآلية القانونية كفعالية للدمج والسير من خلال تبني سياسة تشريعية عربية مشتركة تتبنى معطيات وحقائق الوجود العربي وصيرورته وتقدمه ـ

أليس من المؤسف جدا ان مشروع الاندماج الأوربي ـ وهو مشروع يقوم على المفارقة القومية ـ

---

(١) جورج بوردو : الدولة ، ص ٨٥

(٢) جورج بوردو : الدولة ، ص ٨١ وما بعد ما

قد حقق ما حققه من انجازات الدمج في حين أن مشروع الدمج العربي — وهو مشروع متزامن مع المشروع الأوربي — لا يزال يحبو ويتدحرج وينزلق في حفر جهنمية ٠

وبالطبع فآلية القانون كفعالية للدمج العربي — لا سيما المظهر القانوني القطرى — يجب أن تخضع لفعالية القيمة التي تمنحه بين الفينة والأخرى جرعة تجديد الدم في اطار المشروع العربي النهضوى الذى تعمره فكرة التقدم والحداثة ، وتحززه المحورية الأخلاقية المؤسسة على الشرارة الالهية والقيم الروحية النابعة من الأديان ، بحيث يستشرف هذا المشروع الأنسنة والحقوق والحريات الأساسية للمواطن ، فهذه هي المظاهر والمحاور الأساسية للتجذر الاجتماعي التي يجب أن يتم الدمج على أساسها ، كل ذلك من أجل اقامة المجتمع العربي الطبيعي (١) الكلي المدني (٢) المتذرر (٣) العلائقي (٤) المؤسساتي (٥) المتحرر من الكهوف الاجتماعية ((العشيرة — القبيلة — الطائفة الخ ٠٠٠) ، والكهوف العقلية ((القطرية والاثنية)) ، وكهوف السوق ((الربوية المترتبطة بآلية السوق العالمي وتبعية الأطراف للمركز الامبريالي)٠

انه المجتمع العربي الهوى الحربي المدى العربي الفؤاد ٠(٦)

---

(١) الذى يتخلق ، وينمو وتنسج خيوطه من خلال الثقافة العربية

(٢) انظر في خصائص المجتمع المدني : جان لابياز : السلطة السياسية ، ترجمة الياس حنا الياس ز ، منشورات عويدات ، بيروت ط٣ ، ١٩٨٣ ، ص ٧١

(٣) القائم على المواطن المجرد المتمثل في آى وصوت انتخابي

(٤) القائم على الثقافة وعلاقات العمل والانتاج ٠٠

(٥) على أساس العلاقة بين الحرية والنظام

(٦) القائم على المؤسسات الفوقية القومية والايديولوجية المنظمة للبنى الاجتماعية الآنفة الذكر

(٧) هذا القول للشاعر القروى ٠٠